٥

العلة النحوية عند الزجاجي

قراءة في كتاب " الايضاح في علل النحو"

(Clarification as to the ills)

A reading in the concept of the grammatical case

When the zagagi

م. د. سعد صباح جاسم

كلية الآداب – جامعة الإمام جعفر الصادق (ع)

م. د. يوسف عبد القادر عبد

كلية الآداب – جامعة الإمام جعفر الصادق (ع)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-الجامعة العراقية
كلية التربية للبنات

الخلاصة

لم تكن جهود أهل الصنعة اللغوية العرب مقتصرة على حفظ الظاهرة النحوية من كلام العرب وتدوينها، وإنَّما اتّسع المجال إلى صنع اللغة ضمن معايير تحيطها على نحو شامل سواء جاءت الظواهر منسجمة مع تلك المعايير أم شاذة بالنسبة لها.

ولم تتوقف تلك الجهود إلى ذلك الحد، وإنَّما أتسع مدار التفكير النحوي واللغوي عموما، لوضع أسسٍ لفلسفةٍ لغوية تعنى بإضافة ما لم يرد في تفكير العرب أو في الرعيل الأول من العلماء الذين شافهوا العرب ورغبوا في حفظ اللغة من الضياع .

ومما يضيف إلى جهد الحفظ ووضع المقاييس بيان الأسباب التي جاءت على دفتها تلك الظاهرة النحوية أو تلك فيما عرف بجهود (علل النحو).

وقد جاءت هذه الدراسة للعناية بأسلوب التعليل عند عالم من علماء العربية ألا وهو الزّجاجي – الذي كان بحق أنشط علماء عصره تعليماً وتأليفًا –، في كتابه (الايضاح في علل النحو) ؛ وذلك لأنَّ دراسة هذا الأسلوب في الكتاب المذكور لم تمتد إليها يد البحث، ولم يكشفها نور الدرس، إذ لم يحظ باهتمام الباحثين إلّا قليلاً.

ABSTRACT

The Arab efforts were not only for saving the grammatical Arab spoken language but for registering is also. They tried to found the best standards for it to avoid the surface grammatical explanation. The efforts expanded to make a language according to certain criteria that generates all the grammatical rules whether they are regular or irregular.

These great efforts have no limits، it included the grammatical writing and spoken language. To put the corner stone for a philosophical language، they never thought about before even by the first Arabs and the first scientists who used to use the Arab language so as not to extinct or vanish.

To add to the efforts is not only putting the language criteria and showing the reasons for its extinction but also to show the grammatical problems.

This study shows the explanation of the Arabic language for one of the Arabic linguists ‘ Al Zagagi’; who is one of the activist linguist in his age for teaching and book writing. The study applies the rules in Al Zagagi’s book ‘Explaining the Arabic Problems’، because no studies had taken place in that books’ style of writing before، and few did deal with the style of that boo

المقدمة

لم تكن جهود النحاة العرب مقتصرة على حفظ الظاهرة النحوية من كلام العرب وتدوينها، ومحاولة ايجاد المقاييس التي يطرد مجيء الظاهرة النحوية عليها، وإنَّما اتّسع مجال تلك الجهود وصنع اللغة ضمن معايير تحيط باللغة على نحو شامل سواء جاءت الظواهر منسجمة مع تلك المعايير أم شاذة بالنسبة لها.

ولم تتوقف تلك الجهود في حدود ذلك، وإنَّما تجاوزتها إلى الاتساع في التفكير النحوي واللغوي عموما، لوضع أسسٍ لفلسفةٍ لغوية تعنى بإضافة ما لم يرد في تفكير العرب أو في الرعيل الأول من العلماء الذين شافهوا العرب ورغبوا في حفظ اللغة من الضياع والاندثار.

ومما يضيف إلى جهد الحفظ ووضع المقاييس بيان الأسباب التي جاءت على دفتها تلك الظاهرة النحوية أو تلك فيما عرف بجهود (علل النحو).

وقد جاء هذا البحث لدراسة أسلوب التعليل عند عالم من علماء العربية ألا وهو الزّجاجي – الذي كان بحق أنشط علماء عصره تعليماً وتأليفًا –، في كتابه (الايضاح في علل النحو) ؛ وذلك لأنَّ دراسة هذا الأسلوب في الكتاب المذكور لم تمتد إليها يد البحث، ولم يكشفها نور الدرس، إذ لم يحظ باهتمام الباحثين إلّا قليلاً.

ولم يتطرَّق البحث للتعريف بالزجاجي (ت٣٣٧هـ)[1] لأنَّه أشهر من أن يُعرَّف. ويعد كتاب (الإيضاح في علل النحو) من أنفس ما كُتِب في موضوع العلل النحوية، لأنَّ مؤلفه إمام من أئمة اللغة والنحو في القرن الرابع، ومحقِّقه أستاذ أسهم في تعليم العربية في عدد من الجامعات كما أسهم في إغناء المكتبة العربية بعدد من الكتب القيمة التي ألفها وحققها وهو الدكتور مازن المبارك.

قسَّم المؤلف كتابه على مقدمة صغيرة وثلاثة وعشرين بابًا. مضيفًا إليها مسائل صغيرة متفرقة ألحقها في آخره.

تحدّث في المقدمة على ضرورة العناية بالمؤلَّف؛ لأنَّه صورة لعقل صاحبه يعرضها على الناس. وبعد ذلك استعرض بإيجاز سبب وضع الكتاب وموضوعه، ذاكرًا الطريقة التي سيسلكها في معالجة بحثه، ومن ثم حدَّد موضوع كتابه بالعلل خاصة، وبيَّن أنه لن يتعرض للأصول في القواعد النحوية؛ لأنه يؤلف في موضوع العلل هذا الموضوع الذي نزل به الضيم حتى غدا بحثًا مهملاً أو ثانويًا يؤتى به بعد الأصول.

ولا يغفل الزجّاجي بعد ذلك عن الإشارة إلى مصادر بحثه، فيذكر انه استنبط من كتب غيره من

(١) ينظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين: ١١٩، والفهرست لابن النديم: ١٢٧، ونزهة الألباء: ٢٦٥، وإنباه الرواة على أنباه النحاة: ٢/ ١٦٠، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ١٠٥-١٠٦، وبغية الوعاة: ٢/ ٦٨، والمدارس النحوية الحديثي: ١٨٠ – ٢٨١، والمدارس النحوية شوقي ضيف: ٢٥٢.

العلماء. وأنه أخذ الكثير عن الشيوخ تلقيًا ومشافهة. وقد عمد إلى تقسيمه على قسمين: القسم الأول منه جعله في ذكر العلل خاصة، والثاني في المسائل المجردة.

ومن الجدير بالذكر أن الاستاذ الدكتور شوقي ضيف قد أشار في مقدمته لهذا الكتاب إلى أننا كنا نظن أن ابن جني (ت٣٩٢هـ) أول من أفرد العلل بمؤلفات خاصة بها حتى عثر السيد مازن المبارك على هذا الكتاب للزجّاجي وقد أسماه (الإيضاح في علل النحو) وربما كانت هناك كتب أخرى تسبقه[١].

والكتاب كما قدّمنا تحفة نفيسة؛ لما يحمل من دراسة تاريخية جامعة للعلل النحوية، وكانت طريقة الزجّاجي فيه غاية الوضوح والبيان[٢] فلا يدخل الاستغلاق على ألفاظه إذ كان يطلب ما يكون مفهومًا مقبولاً في أوساط المثقفين بحيث لا يجدون غموضًا ولا ما يشبه الغموض[٣].

(١) ينظر: مقدمة الكتاب: ج.

(٢) امتازت عبارته بالوضوح وكانت بعيدة عن التعقيد مع مراعاة استعماله بعض المصطلحات الخاصة بالعلوم العقلية في منهجهم الاستدلالي موظفا إياها في طرحه لبعض المسائل وبسط عناصرها، مما جعل لمنهجه ثيمة خاصة أقرب إلى الناحية التعليمية الذي يغلب عليه الشرح والزيادة في التعامل مع الأمثلة التطبيقية، بعيدا عن التصرف الزائد بعمقه العلمي ودقته المعرفية، وهذا ما لا نجده عند غيره من النحاة الذين أثروا التنظير والتجريد على الشرح والتفسير، مما يؤدي إلى صعوبة عبارتهم وتعقيدها وجر النحو إلى منطق الجمود. ينظر: الإيضاح في علل النحو (بحث): ٣٦٩.

(٣) ينظر: مقدمة الكتاب: ج.

التعليل والعلة في الاصطلاح:

يصلح تعريف بعض المحدثين للعلة النحوية ان يكون تعريفا شاملًا للتعليل النحوي، وذلك بالنص على إنه: «يراد بالعلة النحوية تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ الى ما وراءها، وشرح الاسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيرا ما يتجاوز الحقائق اللغوية ويصل الى المحاكمة الذهنية الصرف»[٤].

والتعليل في مراحله المتقدمة كان يتمثل في البحث عن الاسباب التي تكمن وراء الظاهرة اللغوية والقاعدة النحوية، وهو تعليل بسيط اذ كان بحثا على هامش تلك الظاهر والقواعد، فتعليل الخليل بن احمد (ت ١٧٥ هـ) مثلا كان بحثا خالصا عن السبب، والعلل عنده علل احتمالية غير مجزم بها[٥]، وقد يمكن – كما يرى هو رحمه الله – ايجاد علل غيرها اكثر صوابا وصحة منها؛ اذ « سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له: عن العرب اخذتها ام اخترعتها عن نفسها ؟ فقال: ان العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وان لم ينقل ذلك عنها، واعتللت انا بما عندي انه علة لما عللته منه. فان أكن اصبت العلة فهو الذي التمست. . . فان سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها»[٦] ويدل

(٤) اصول النحو العربي: ١٠٨.

(٥) اصول التفكير النحوي: ١٦٧، الدراسات النحوية واللغوية: ٢٧٥.

(٦) الايضاح في علل النحو: ٦٥-٦٦.

ما قال الخليل على ان النحاة هم المسؤولون عن ايجاد العلة من ظاهرة لغوية معينة، الأمر الذي لا نجده عند منتج تلك الظاهرة وهم العرب.

أما تعليل سيبويه (ت ١٨٠ هـ) فلم يكن « أكثر من إلحاق الحكم النحوي بعلة يلقيها صاحبها باسلوب الاستاذ المقرر او العالم الواثق، فلا يتخيل رداً عليه»[١]. فكانت عنايته موجهة للنحو نفسه وليس للعلة من حيث هي، بخلاف كثير من النحويين من بعده، لذا عده بعض الدارسين خاتمة مرحلة من تاريخ العلة النحوية، التي اتسمت بالنضج الفكري والتوسع العلمي في دراسات القران الكريم،[٢] فبعد ان كان التعليل طلباً للفهم الذي ابتغاه الدارسون ومسوغاً لقواعد البحث للمتعلمين ومساعداً لهم على استيعابه قد نمى بنماء الدراسات وجنح إلى التعقيد، فصار النحوي يحس بضرورة منطقة الظواهر والقواعد والعلل جميعاً، والعلل بعد ان كانت لا تؤثر على الموجود في اللغة والمقنن في القواعد صارت لا تتقيد بالموجود بالفعل في الظواهر اللغوية[٣].

وذهب عدد من النحاة إلى ايجاد مفهوم أكثر تحديدا للعلة فهي عند الرماني (ت٣٨٤هـ): « تغيير المعلول عما كان عليه» [٤]. وعند غيره: « ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصول امر يناسبه وذلك الامر المناسب حكمه وأثره لا بمعنى الموجب»[٥]. او هي ما يعتقد النحاة ان العرب لاحظته بان اختارت وجهاً معيناً من التعبير والصياغة في كلامها، ومثل هذا تعريف الدكتور مازن المبارك لها بانها « الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم»[٦].

وإذا كانت العلة النحوية أحد انواع (الجامع) الذي يجمع بين المقيس (الفرع)والمقيس عليه (الاصل) فقد عرفها الدكتور علي ابو المكارم بانها»السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكما، وتحقق في المقيس ايضا فأُلحق به فاخذ حكمه»[٧].

والعلة هنا ليست كالسبب على ما يرى ابن جني (ت٣٩٢هـ) لان العلة توجب الحكم ان لم يوجد مانع، والسبب يجوز معه الحكم؛ اذ قد يرد عليه مانع يؤدي إلى تخلف المسبب عنه، قال: «اعلم ان اكثر العلل عندنا مبناها على الايجاب بها، كنصب الفضلة او ما شابه في اللفظ الفضلة» وضرب اخر يسمى علة وانما هو في الحقيقة سبب يجوّز ولا يوجب. من ذلك الاسباب الستة الداعية إلى الامالة هي علة الجواز لا علة الوجوب الا ترى انه ليس في الدنيا امر يوجب الامالة لابد منها، وان كل محال لعلة من تلك الاسباب الستة لك ان تترك امالته مع وجودها فيه فهذه اذن علة الجواز

(١) النحو العربي: ٦٤.
(٢) ينظر العلة النحوية: ٧٦.
(٣) ينظر: اصول التفكير النحوي: ١٩٠، تقويم الفكر النحوي: ٢٢٧.
(٤) رسائل في النحو واللغة (كتاب الحدود): ٣٨.
(٥) دائرة المعارف للاعلمي: ٢٢/ ٣٨-١٣٩.
(٦) النحو العربي: ٩٠.
(٧) اصول التفكير النحوي: ١١١.

لا علة الوجوب»[1]. وبهذا يظهر لنا « الفرق بين العلة والسبب، وان ما كان موجبا يسمى علة وما كان مجوزا يسمى سببا»[2]، ويمكن التماس فرق آخر بين العلة والسبب أساسه «ان يكون اوضح مما مضى، فالحكم يدور مع العلة وجودا وعدما ولكنه لا يدور مع السبب فالفرق بين العلة والسبب فرق في التاثير» [3].

والعلة النحوية على ثلاثة اضرب [4]: -العلة التعليمية (او العلة الاولى)، والعلة القياسية (او العلة الثانية)، والعلة الجدلية النظرية (او العلة الثالثة).

وسيأتي الحديث عن هذه العِلل مفصلاً عند الحديث عن (التعليل النحوي عند الزجاجيّ).

وإذا كان هذا التقسيم قد سار عليه قسم من النحاة، فلغيرهم تقسيمات اخرى مختلفة، فالدينوري الجليس جعلها على ضربين، قال: «اعتلالات النحويين صنفان: علة تطرد على كلام العرب وتنساق الى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة اغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم» [5]، وقسم العلة الاولى الى اربع وعشرين هي مدار المشهورة منها، قال: «وهي واسعة الشعب الا ان مدار المشهورة منها اربعة وعشرين نوعا وهي: علة سماع وعلة تشبيه وعلة استغناء وعلة استثقال وعلة فرق ... الخ»[6].

وتابعه ابن السراج (ت ٣١٦هـ) في جعل العلة على قسمين، قال: «اعتلالات النحويين ضربان: ضرب منها هو المؤدي كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع وكل مفعول به منصوب، وضرب يسمى علة العلة مثل ان يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا»[7]، فهو يرى ان تعليل العلة بعيد عن تعليم كلام العرب، وانما شأنها ان تظهر الحكمة فيما وضعت من اصول، وتبين فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات[8]. والذي يبدو من قول ابن السراج ان العلة الاولى علة تعليمية؛ اذ تؤدي إلى كلام العرب، اما علة العلة فتسميتها بذلك «تجوز في اللفظ فاما في الحقيقة فانه شرح وتفسير وتتميم للعلة»[9]. في حين ان العلل عند الرماني كانت ستا: علة قياسية، وعلة حكمية، وعلة ضرورية، وعلة وضعية، وعلة صحيحة، وعلة فاسدة [10].

وقسمها السيوطي (ت٩١١هـ) إلى علة بسيطة وهي اذا كانت من وجه واحد (كالتعليل بالاستثقال او الجوار والمشابهة)، وعلة مركبة وهي اذا كانت من وجوه متعددة بحيث اذا سقط احد اطرافها فسد التعليل (كقلب واو ميزان لوقوعها ساكنة بعد كسرة)

(١) الخصائص: ١/ ١٦٤.
(٢) الاقتراح: ٨٦.
(٣) الاصول – دراسة ابستيمولوجية: ١٨٢.
(٤) ينظر: الايضاح في علل النحو: ٦٤-٦٥، اصول التفكير النحوي: ١٨٩-١٩٠، العلة النحوية: ٤٧-٦٣.
(٥) الاقتراح: ٨٣.
(٦) المصدر نفسه: ٨٣.
(٧) الاصول في النحو: ١/ ٣٥.
(٨) المصدر نفسه.
(٩) الخصائص: ١/ ١٧٣.
(١٠) ينظر: رسائل في النحو واللغة (كتب الحدود): ٥٠.

فالعلة هي السكون بعد الكسر معا، وليس السكون مجردا او الوقع بعد الكسر فقط [1].

مراحل تطور التعليل النحوي:

١- مرحلة النشوء والتكوين:

تبدأ هذه المرحلة مع تاريخ وضع النحو العربي في القرن الثاني الهجري، فقد وجدت العلة سبيلها في النحو منذ عهد مبكر، ونسب أمر العناية بها الى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧)، قال ابن سلام (ت٢٣١هـ): «فكان أول من بعَّج النحو ومدّ القياس والعلل»[2]. وقال القفطي (ت٦٤٦هـ) إنه: «أول من شرح العلل»[3]، وذكر ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، إن أبا عمرو بن العلاء (ت ١٥٤) أول من نقل استعمال التعليل عند العرب، فقد روى نصا عن الأصمعي (ت١١٦ هـ) عن أبي عمرو انه قال: «سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لعوب – جاءته كتابي فاحتقرها – فقلت له: أتقول جاءته كتابي ؟ قال: نعم أليس بصحيفة»[4] فحمله على المعنى.

ويذهب ابن جني إلى أن علماء العربية كانوا محقين في ذهابهم الى ضرورة ايجاد علة لكل ما يسمعون، اذ يقول: «أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدربوا، وقاسوا، وتعرفوا أن يسمعوا أعرابيا جافيا عفلاً، يعلل هذا الموضع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا يهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربي ذلك، ووقفهم على سمته وأمه»[5].

وقد اتسم التعليل في هذه المرحلة بما يأتي:

أ- جزئية الموضوع والنظرة:

إذ لم يتناول التعليل في هذه المرحلة الا قضايا جزئية، ومسائل فرعية «والنحاة في تعليلاتهم لا يرتبطون بغير القضية التي يعللونها، ولا ينظرون الى غير الجزئية التي يسوغونها» [6].

ب- التوافق مع القواعد:

ومما يؤشر على التعليل النحوي هذه المرحلة من سمات هو» الاتساق بين التعليل والقواعد النحوية التي توصل اليها نحويو هذه المرحلة، فليس ثمة تناقض بين التعليل وبين ما توصلوا اليه من قواعد، بل أكثر من ذلك فإن التعليل ليس الا تبرير القواعد واساغتها، ثم شرحها لبواعثها من ناحية، ولأهدافها من ناحية أخرى[7] والغاية من ذلك كله هو الايضاح والشرح والتسويغ.

ج- الوقوف عند النصوص اللغوية:

وتعني هذه السمة ان النحويين حينما يعللون لا يتقاطعون مع النصوص اللغوية أيا كان مصدرها، بل

(١) ينظر: الاقتراح: ٨٨، اصول التفكير النحوي: ٢١٥.
(٢) طبقات فحول الشعراء: ١ / ١٤.
(٣) انباه الرواة على أنباه النحاة: ٢/ ١٠٥.
(٤) الخصائص: ١/ ٢٦٢.
(٥) المصدر نفسه: ١ / ٢٦٢.
(٦) أصول التفكير النحوي: ١٦٧.
(٧) المصدر نفسه: ١٦٨.

كانوا يجعلون التعليل في خدمتها [١].

ويبدو ان الوقوف عند تلك النصوص له ما يسوغه، كون هذه النصوص في نظرهم تمثل الأنموذج الكلامي الذي لا يعتريه الضعف، أو التناقض اذا كان النص القرآني هو المصدر الأول، اما الحديث الشريف والشعر، فقد جهد العلماء من التثبت من صحتها، ومن تثبت صحته، وقفوا عنده.

٢- مرحلة النمو والارتقاء:

بدأت هذه المرحلة في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري على يد الخليل بن احمد الفراهيدي (ت١٧٥ه) والذي يعد في طليعة العلماء الذين استنبطوا القواعد والاحكام اللغوية وأسندوها بالعلل، قال الزبيدي (ت٣٧٩) إنه: استنبط. . . من علل النحو مالم يستنبط احد، وما لم يسبقه الى مثله احد [٢]. وقد سئل الخليل عند مصدر العلل فقال «إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وان لم ينقل ذلك عنها، واعتلت انا بما عندي انه عله لما عللته منه، فان اكن أصبت العلة فهو الذي التمست. . . فان سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها »[٣]. وبهذا فتح الخليل باب التعليل امام العلماء فأقتفوا اثره فنرى تلميذه سيبويه (ت١٨٠) يقول: «وليس شيء يضطرون اليه الا وهم يحاولون به وجها»[٤]. فهو لا يكتفي بالتعليل لما يكثر من كلامهم بل يعلل لما يخرج عن تلك القواعد. وقد نقل سيبويه في كتابه تعليلات كثيرة عن علماء النحو الاوائل، ولاسيما الخليل اذ كان سيبويه كثيرا ما يسأله عن علل الاحكام النحوية، فيبسط له الخليل الاجابة عنها بما اهتدى اليه من أسبابها.

وكان لسيبويه فضل في حركة التعليل من خلال التوسع في العلل، والاكثار منها ففاق بذلك ما كان عند شيوخه المتقدمين.

وقد اتسمت هذه المرحلة بمزيتين أساسيتين هما:

١- الجمع بين الجزئيات المتفرقة.

٢- ضم الجزئيات المتفرقة في إطار لكي يشملها.

فإذا علل النحوي قضية جزئية فأنه يحاول الوصول بذلك الى قضية كلية بالربط بين القضيتين. وقد كان هناك عاملان أثرا في مجرى الفكر التعليلي في هذه المرحلة هما:

أ- مبدأ الخفة، أو ما سماه النحويون بـ (التخفيف)، وقد استندوا في ذلك إلى قاعدة تقول: «إن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فاذا ظهر المعنى بقرينة حال، أو غيرها لم يحتج الى اللفظ المطابق» [٥].

ب- مبدأ الفرق، ويراد به ان اللغة لحكمتها ارادت ان تفرق بين الظواهر المتفرقة فاصطنعت

(١) المصدر نفسه: ١٦٩.

(٢) طبقات النحويين واللغويين: ٢٣.

(٣) الكتاب: ١/ ٦٥.

(٤) المصدر نفسه: ١ / ٦٥.

(٥) اثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي: ٤٥.

لذلك اساليب متعددة.

٣-مرحلة النضج والازدهار:

تبدأ هذه المرحلة في القرن الثالث وتمتد الى نهاية الخامس الهجري، وهي المرحلة الاكثر نضجا وتقدما في تاريخ التعليل النحوي إذ صار علما له معاييره، ومصطلحاته، واصوله، اذ اخذ الاهتمام بالعلة يزداد مع تقدم الزمن، فبعد ان كان التعليل عند اوائل النحويين، يعقب الحكم النحوي لتقريره واثباته، باتت العلة عند نحوي القرن الثالث رديفة الحكم النحوي لا تفارقه في حال. وكان ذلك واضحا عند المبرد (ت٢٨٥ه) فقد روي عن الزجاج (ت ٣١١ه) انه قال: «لما قدم المبرد بغداد جئت لأناظره، وكنت أقرأ على أبي العباس ثعلب، فعزمت على إعانته، فلما فاتحته ألجمني الحجة وطالبني العلة، والزمني إلزامات لم اهتد اليها» [(١)]. وإذا كانت العلة الى هذا التاريخ يؤتى بها وسيلة لتقرير الحكم النحوي واثباته، فإنها أصبحت بعد القرن الرابع الهجري، غاية يسعى النحويون الى تحصيلها، بل اصبحت البراعة في تحصيلها وجودة النظر فيها صفة تميز حذاق النحويين، وارتبطت العلة آنذاك بعلل ارباب الجدل والكلام وفي ذلك يقول ابن جني: « اعلم أن علل النحويين، وأعني بذلك حُذاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين، أقرب الى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين، وذلك انهم انما يحيلون على الحسّ ويحتجون فيه بثقل الحال او خفتها على النفس» [(٢)].

وشهدت هذه المرحلة محاولات تنظيرية غرضها حصر جوانب نظرية التعليل في النحو العربي، وحصر اصولها ومصطلحاتها، فنجد من الناحية المنهجية، أن التأليف والبحث في التعليل النحوي صار مستقلا وواسعا، بعد ان كان ممتزجا بالنحو قبل هذه المرحلة، وشهدت ايضا تقسيم العلة النحوية الى اقسام متميزة ومحددة، فابن السراج (ت٣١٦ه) في كتابه (الأصول في النحو)، قسم العلة على ضربين: الأول (العلة او العلل الاول) وهي التي تؤدي الى كلام العرب، والثاني (علة العلة) والغرض منها اكتشاف حكمة العرب في كلامها.

قسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) في كتابه (الايضاح في علل النحو) - موضوع هذا البحث - العلل الى ثلاثة اقسام: علة تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية، وقد احصيت العلة التعليمية حتى بلغت نحو (أربعا وعشرين) علة. ثم قسم الرماني (ت٣٨٤هـ) العلل الى قياسية، وحكمية، وضرورية، ووضعية، وصحيحة وفاسدة، ووضح كل علة بإعطاء حدّ لها.

أما ابن جني فقد قسم العلل على ضربين: موجبة للحكم، كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وعلل مجوزة للحكم، وهي في حقيقتها اسباب تجوز الحكم ولا توجبه، كالأسباب الداعية للإمالة. وممن عالج مسألة العلل أيضا، أبو البركات الانباري (ت٥٧٧ه)، فقد

(١) نزهة الالباء في طبقات الادباء: ٢٢٥.

(٢) الخصائص: ١/ ٤٨.

حاول صياغة منهج العلة على شاكلة منهج اصول الفقه في (لمع الادلة، والاغراب في جدل الإعراب)، اذ عالج فيها مختلف قضايا العلة، وعمل على تحصين العلة ضد جهات نقضها، في حين مارس التعليل فعليا في كتابه (اسرار العربية)، ويظهر هنا اهتمام النحويين في تعليلاتهم على امرين هما: الربط بين الاحكام والعلل، والامر الآخر التنسيق بين العلل النحوية.

٤-مرحلة المناهضة والنقض:

تتمثل هذه المرحلة في القرنين السادس والسابع الهجريين، حيث امتزج النحو بالفلسفة والمنطق والجدل الكلامي، وبالأسلوب الفقهي في القرن الخامس، ونتيجة لهذا الاتصال ظهرت نزعات مناهضة لهذا الاتجاه منها ما جاء على يد ابن حزم الاندلسي (ت٥٤٦هـ) عند هجومه على علل النحويين اذ يقول: «كلها فاسدة لا يرجع منها شيء الى الحقيقة البتة، وانما الحق من ذلك ان هذا سمع من اهل اللغة الذين يرجع اليهم في ضبطها ونقلها، وما عدا هذا فهو مع أنه تحكم فاسد متناقض -فهو ايضا كذب. . . شيء يعلم كل ذي حسن أنه كذب لم يكن قط، ولا كانت العرب عليه مدة ثم انتقلت الى ما سمع منها بعد ذلك»[1]، فهو يرى ان النحويين يتكلفون في اخراج العلل، وان قولهم بالعلل يؤدي الى تسلسل لا نهاية له، حيث يوجبون البحث عن علة سابقة او قصوى لهذه العلل القريبة، فلم لا تكون العلل الاولى والتي هي علل هذه الافعال، ذات علل أيضا.

وفي القرن السادس الهجري ظهرت دعوات اخرى ومن ابرزها دعوة ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢ه) التي حمل لواءها في كتابه (الرد على النحاة)، والذي دعا فيه الى الغاء نظرية العامل، والغاء العلل الثواني والثوالث، اذ يقول: «ومما يجب ان يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن(زيد) من قولنا(قام زيد)، لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع،فيقول ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر... ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه، وقال: فلم لا تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له لان الفاعل قليل، لأنه لا يكون للفعل الا فاعل واجب، والمفعولات كثيرة فأعطي الأثقل الذي هو الرفع للفاعل وأعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول، لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون، فلا يزدنا ذلك علماً بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهلة، اذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا، باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم»[2]، فابن مضاء يذهب مع العلل الاولى (التعليمية)، اما العلتان الاخيرتان فيدعو الى حذفهما ويرى انه لا علاقة

(١) نظريات في اللغة عند ابن حزم أسعيد الافغاني: ٣١-٣٢.

(٢) الرد على النحاة: ١٥١-١٥٢.

لهما بواقع اللغة، لأنهما لا تعلمان الكلام كما يتكلمه العرب. ثم جاء ابن الاثير (ت ٦٣٧ه) وذهب الى القول: « ان اقسام النحو اخذت من واضعها بالتقليد، حتى لو عكس القضية فيهما لجاز له ذلك، ولما كان العقل يأباه ولا ينكره، فأنه لو جعل الفاعل منصوبا، والمفعول مرفوعا، قُلد ذلك كما قلد في رفع الفاعل ونصب المفعول» [١]، فهو يرفض علل النحويين، ويعزو الامر في صدور الاحكام اللغوية الى الاختيار العرفي الاعتباطي وهذا مما اكده في رده على من أقام الادلة على أصول النحو اذ يقول: « وهذه الادلة واهية لا تثبت على محل الجدل، فإن هؤلاء الذين تصدروا لإقامتها سمعوا عن واضع اللغة رفع الفاعل، ونصب المفعول من غير دليل ابداه لهم، فاستخرجوا لذلك أدلة وعللا، والا فمن أين علم هؤلاء ان الحكمة التي دعت الواضع الى رفع الفاعل ونصب المفعول هي التي ذكروها» [٢].

وتابعهم في ذلك أبو حيان الاندلسي (ت٧٤٥ ه)، واشاد بدعوة ابن مضاء، وانتقد النحويين لكثرة تعليلاتهم التي يرى انها افسدت النحو وجعلته يبعث السأم في النفوس، وفي ذلك يقول: «والنحويون مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعليل احكاما نحوية مستندة للسماع الصحيح لكان اجدى، وانفع، وكثيرا ما تطالع اوراقا في تعليل الحكم الوافد ومعارضات ومناقشات ورد بعضهم على بعض في ذلك، وتنقيحات على زعمهم في الحدود خصوصا ما صنعه متأخرو المشارقة على مقدمة ابن الحاجب من سأم من ذلك ولا يحصل في ايدينا شيء من العلم» [٣]، فهو لم يرفض العلل الثواني والثوالث كما فعل ابن مضاء وابن الاثير وقبلهم ابن حزم فحسب، بل هو قد نفر من كل العلل وقرر أن النحويين أفسدوا النحو العربي بالتعليل.

٥- مرحلة المراجعة والاستقرار:

وتبدأ هذه المرحلة مع اطلالة القرن السابع الهجري وتمثل موقفين للنحاة من التراث التعليمي للمراحل السابقة، فمن نحويي هذه المرحلة من جمع كل تعليلات النحويين السابقين في مطولات نحوية ثم الترجيح بينها والاختيار منها، كابن يعيش (ت٦٤٣هـ) في (شرح المفصل)، وابن اياز (ت٦٨١هـ) في (المحصول)، والرضي (ت٦٨٨هـ) في شرح الكافية، والسيوطي (ت٩١١ هـ) في (همع الهوامع).

ومنهم من اكتفى بذكر ما يراه من تعليل دون ذكر غيره من التعليلات، أي يعللون من دون تتبع ما علله السابقون كابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، وابن هشام (ت٧٦١هـ) في (قطر الندى وشذور الذهب) [٤]، ومن سمات هذه المرحلة

(١) المثل السائر: ١/ ٧١.
(٢) المصدر نفسه: ١ / ٧١.
(٣) منهج المسالك: ٢٣١.
(٤) ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي: ٨٢.

الاكثار من العلل، وذلك ان سمات درسهم النحوي قد غلبت عليه صبغة المنطق فبرز اعتدادهم بالقياس والتعليل في استنباط القواعد النحوية، ومقالاتهم في ذلك كثيرة فغلب شيئا فشيئا اسلوب المناطقة في التزام الحدود والتقسيمات، والتعليلات في مؤلفاتهم التي انمازت باتخاذ الاشكال المنطقية اداة لصياغة المادة النحوية، والتدرج في بناء قواعد النحو الكلية، ومسائلها وتفريعاتها، والجديد في هذا الدرس النحوي الدقة في الحدود والتفريعات، ومحاولة التفسير العقلي للمادة النحوية لتنسجم في نسق النظرية العامة لمدرسة البصرة النحوية [١].

التعليل النحوي عند الزجاجي

يُعدّ هذا القرن من أكثر القرون عناية بالأحكام النحوية، وكثر السؤال عن العلة النحوية، والصرفية حتى بلغوا غاية لا تُدرك في التفتيش وراء كل ظاهرة، والعلة مدارهم، حتى أصبح كل حكم يُعلل [٢].

ويمثل مبحث العلة عند الزجاجي خطوة مهمة نحو تكوين مفهوم شامل لنظرية العلة في النحو العربي وهو ينطلق بوضوح من مبدأ أن كل ظاهرة لغوية ينبغي البحث عن علتها: « فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة حتى تعرفها»[٣].

وأشار شوقي ضيف إلى أن الزجّاجي قد جمع: « في هذا الكتاب العلل النحوية التي عُرفت حتى عصره، سواء ما اتصل منها بالحدود واحكام الإعراب، وما اتصل منها بالفروض والظنون الجدلية، ونثر في تضاعيف ذلك بعض آرائه، غير متحيّف لآراء من سبقوه من البصريين والكوفيين والبغداديين، فهو يعرض آراءهم وعللهم في دقة وتحر شديد، وقد يتدخل -ورائده الإنصاف-فيؤثر رأيا على رأي، أو علة على علة، وقد يترك ذلك للقارئ ما دامت لم تستبن له الحجة الصحيحة التي يحكم على أساسها بين الطرفين المتعارضين.

وجهد نفسه أشد الجهد في معرفة تطور كثير من العلل، فبدأ بأطراف منها منذ الخليل وسيبويه، وسار بها مع الزمن لا يغادر علة لمعتلّ. وهو جانب مهم في الكتاب؛ لأنه يرينا تطور العلل النحوية، وكيف أخذت تنمو وتنعقد بمضي الوقت، على ضوء ما ثقف النحاة من المنطق أو من الفلسفة أو من الفقه أو من علم الكلام»[٤].

ثم أشار إلى أننا إذا أخذنا نفحص هذه العلل التي نسّقها الزجّاجي في كتابه وجدنا كثرتها تخرج عن الغاية من النحو، وهي صحة النطق عند المتكلم إلى ما يمكن أن نسميه فلسفة العلل النحوية.

وهي فلسفة غير عملية، وليس وراءها أي طائل نحوي، فقد يتجادل النحاة جدالاً عنيفًا لا يفيد اللسان ولا اللغة أي فائدة، إنما يفيد العقل وكأنما وجد فيها النحويون تمارين هندسية يشغلون بها أوقاتهم.

(١) المصدر نفسه: ٨٩-٩٠.
(٢) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٥٤.
(٣) الجمل: ٢٦١.
(٤) المقدمة: ج.

ولعل من الطريف أن الزجاجي نفسه تنبه إلى طبيعة هذه العلل وما فيها من تكلّف وتمحّل فقسمها على: تعليمية، وقياسية، وجدلية.

وقد نهض الزجاجي بعبء استنباط نظرية في التعليل النحوي استقاها من مصادر ثلاثة، فقال: «اعلم أنّ العلل التي أودعها هذا الكتاب - يعني الإيضاح في علل النحو- والاحتجاجات هي على ثلاثة أضرب: منها ما كان مسطرًا في كتب البصريين، والكوفيين بألفاظ مستغلقة صعبة، فعبّرت عنها بألفاظ قريبة من فهم الناظرين في هذا الكتاب، فهذبتها وسهّلت مراتبها، والوقوف عليها. وضرب منها مما استنبطته على أصول القوم واخترعته حسب ما رأيت من الكلام ينساق فيه، والقياس يطرد عليه. وضرب منها مما أخذته من علمائنا الذين لقيتهم، وقرأت عليها شفاهًا، مما لم يُسطر في كتاب ولا يكاد يوجد»[1].

فنظرية التعليل نابعة من التراث النحويّ، ومستنبطة منه؛ لأنّ العلل قبل الزجّاجي كانت تذكر أحيانًا (بعقب القواعد)[2]. فتشابك مع المادة النحوية، فاستخلص الزجّاجي منها ما استطاع في كتابه: (الإيضاح في علل النحو)[3]. فبيّن أنواع العلل النحوية، وحدودها، وطبيعتها، وقسّم علل النحو على ثلاثة أقسام، هي:

أ. العلل التعليمية:

وهي ما يتوصل بها إلى تعليم الكلام، فإذا سمع بعض منها قيس عليه نظيره، وعُدّ في هذا النوع من العلل ما يتصل بالاستفسار عن موضع كل كلمة رفعت أو نصبت أو جزمت وعن سبب إعطائها هذه الأحكام، وعن العامل منها في كل من هذه الأحوال، ومهمة التعليل بهذه العلة ينسجم وتفسير الواقع اللغوي بهدي من المنهج الوصفي فتتبيّن العلاقات التركيبية للصيغ والمفردات في الجمل والأساليب وتتضح الوظائف النحوية، الأمر الذي حدا بالنحاة. الذي أطلقوا عليها (العلل الأول). أن يتلقوها بالقبول، ولم يعترض على تلك العلل أكثر النحاة إنكارًا لمبحث التعليل وهو ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢ه) إذ يرى: «أنّ العلل الأولى بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر»[4].

وهذه العلل مستنبطة أحكامًا ومقاييس من المادة اللغوية التي جمعها اللغويون والنحاة، إذ أنها وهذه الحال: «تفسير للواقع اللغوي فهي تابعة له وهي لذلك لا تنتج شيئًا جديدًا يتناقض معه، وهي بهذه الخصائص أقرب ما تكون إلى وصف الظواهر اللغوية والقواعد النحوية، إذ يتم تركيبها في جمل وأساليب دون محاولة لفرض ما يخالف الواقع اللغوي»، فالعلل النحوية عماد الاستقراء النحوي وهي أداة عملية لتعليم اللغة وهي خير وسيلة لبناء النحو، ولاسيما

(١) الإيضاح في علل النحو: ٧٨.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٨.
(٣) ينظر: حاشية على شرح الفاكهي: ١/ ٣٨.
(٤) الرد على النحاة: ٣١.

أنّ غرض النحو «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره»[١].

«مثال ذلك أن لما سمعنا: قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا: ذهب فهو ذاهب، وما أشبه ذلك. . . ومنه: إن زيدًا قائمٌ، نُصِب زيد بإنّ؛ لأنّا عُلّمناه كذلك، ونُعلّمه»[٢].

فقد عدَّ العلم بالسبب ونقله عن طريق التعلم على لاثبات الصيغة أو الحكم الإعرابي، سواء في الصيغة الصرفية أم في الموقع من التركيب النحوي. وتلك التفاتة تشير إلى أنَّ جريان العادة المتفق عليها من العقلاء معلمين ومتعلمين تصلح أن تكون قاعدة تستوفي شروط الصحة في الأداء والتقويم في أية ظاهرة علمية.

ب. العلل القياسية:

وهذه العلل تحاول أن تربط بين الظواهر المختلفة بملاحظة ما بينها من صلات، وأخذ النحاة بها سعيًا لطرد الأحكام، ومثالها أن يقال لمن قال: نصبت زيدًا بـ (إنّ) في قوله: (إنّ زيدًا قائم): ولِمَ وجب أن تنصب (إنّ) الاسم؟ فالجواب على ذلك بمقتضى هذه العلة أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي، فحملت عليه فأُعملت إعماله لما ضارعته فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله نحو (ضرب أخال محمد)، وما أشبه ذلك[٣]. وثمة مثال آخر للقياس في قوله: « ضارب يعمل عمل يضرب كما أنَّ يضرب أعرب لأَنَّهُ ضارعه فكذلك ضارب يعمل عمله لمضارعته إيّاه، فحمل كل منهما على صاحبه، والمصدر الذي يكون بمعنى (أنْ يفعل)، يعمل عمل اسم الفاعل لأَنَّهُ اسم الفعل وفيه دليل على الفعل ولا يتقدم مفعوله على فاعله، لأَنَّهُ لم يقو قوّة الاسم الفاعل، ولم يجيء على ما تقديمه وتأخيره إضمار اسم الفاعل، فلذلك كان أنقص رتبة من اسم الفاعل «[٤]

ينقسم الكلام في هذه العلة على قسمين، الأول: يشير إلى إتمام المقايسة في مضارعة اسم الفاعل للفعل وحمل أحدهما على الآخر من حيث البعد الإعرابي والدلالة المشتركة غير أنَّ هذا القياس على نحوه بالتساوي التقريبي لا يتحقق بالمقايسة بين المصدر (ان فعل) أو (ان يفعل) واسم الفاعل، فعلى الرغم من أنَّهما يشتركان في العمل، لا يمكن أن يكون لهما الأثر النحوي نفسه، لأنَّ المصدر الناتج عن (أن فعل) و(أن يفعل) لا يتوافر على قوة اسم الفاعل مما يجعله أقل تأثيرًا واخفض رتبة من اسم الفاعل.

ج. العلل الجدلية النظرية:

وهي كل علة بعد العلة القياسية كالبحث في وجه الشبه بين إنّ والفعل، ونوع الأفعال المشبه بها، وزمنها وسبب تقديم المنصوب على المرفوع و. . . . الخ[٥].

فالعلة التعليمية تفسر الشبه في الباب النحوي

(١) أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم: ٢١٤.
(٢) الإيضاح في علل النحو: ٦٤.
(٣) المصدر نفسه: ٦٤.
(٤) المصدر نفسه: ١٣٥
(٥) المصدر نفسه: ٦٤.

الواحد، كتفسير رفع كل فاعل بأنه فاعل، وإن لم يسمع كل فاعل. أما العلة القياسية فتفسر الشبه بين بابين نحويين أو أكثر كتشابه اسم إنّ والمفعول به في النصب، مما يعني تساوي المؤثرين: (إنّ) والفعل المتعدي في العمل، وفُسّر هذا التساوي بحمل إنّ على الفعل المتعدي، في حين تأتي العلة الجدلية النظرية بحثا نظريًا يقبل الجدل عن أوجه الشبه. فالعلة التعليمية تستند إلى الملفوظ الفعلي في حين تستند العلة القياسية والجدلية إلى الملحوظ العقلي بين تراكيب الكلام، ومعنى ذلك أن العلة الجدلية هي البحث وراء كل عناصر الظاهرة اللغوية من حيث علاقتها بالظواهر الأخرى، ووضع كل الفروض الممكنة مما يبين حكمة اللغة وفلسفتها، وقد استحوذت هذه العلة على معظم مسائل كتابه (الإيضاح)؛ وذلك لأنها الاضافة الحقيقية لنحاة القرن الرابع، فالزجاجي يقوم بتحشيد هذه العلل تحشيدًا في كل مسألة يعرضها، ففي علة وقوع الاعراب في آخر الاسم دون أوله أو وسطه أورد أربع علل[١]، وفي علة ثقل الفعل وخفة الاسم أورد خمس علل[٢]، وفي امتناع الأسماء من الجزم أورد أربعًا[٣].. وهكذا، وهو بذلك يقبل المبدأ الأرسطي[٤] في جواز تعدد العلل لمعلول واحد.

وقد سلك الزجّاجي في سعيه لبناء نظرية للتعليل النحوي أربعة مسالك متداخل ومتكاملة:

المسلك الأول:

خصصه لعلل الأحكام النحوية، فبيّن فيه مواطن التعليل، وحدوده التي ينبغي أن يقف عندها، فرأى أنّ «كل اسم رأيته معربًا فهو على أصله لا سؤال فيه، وكل اسم رأيته مبنيًا، فهو خارج عن أصله، لعلة لحقته، فأزالته عن أصله فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة حتى تعرفها»[٥]؛ لهذا بيّن علل بناء الأسماء[٦]، ورأى أنّ «كل فعل رأيته مبنيًا فهو على أصله، لا سؤال فيه، وكلّ فعل رأيته معربًا، فقد خرج عن أصله لعلة لحقته، فسبيل أن تسأل عن تلك العلة حتى تعرفها. وأمّا الحروف أعني حروف المعاني فكلها مبني غير معرب؛ لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصلها»[٧].

فالزجاجي يوجب تعليل كل حكم نحوي يخرج عن أصله، فأصل العمل للفعل، لهذا يعلل عمل المصدر، واسم الفاعل، وإنّ وأخواتها، وما الحجازية[٨].

ويتوقف التعليل عند انطباق التصور النظري للحكم النحوي على الكلمة المعللة به تعليلاً تعليميًا أو قياسيًا.

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٧٦.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٠-١٠١.
(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٢.
(٤) ينظر: العلة بين المناطقة والنحاة: ١٧٤.
(٥) الجمل: ٢٦٠.
(٦) الإيضاح في علل النحو: ٧٧ – ٨٢، والجمل: ٢٦٢ – ٢٦٤.
(٧) الجمل: ٢٦٠ – ٢٦١.
(٨) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ١٣٥.

المسلك الثاني:

تعليل الظواهر النحوية مثل ظاهرة الإعراب، وظاهرة التنوين، وظاهرة الاشتقاق، وحدود التعليل لهذه الظواهر تتجاذبها ثلاثة معايير: تمييز المعاني، والأصل التاريخي، والتصور النظري المجرد[1]، وهي معايير قابلة للجدل والنقاش، لهذا تنتمي إلى العلل النظرية الجدلية.

المسلك الثالث:

التعليل الوظيفي للأدوات النحوية أسماء وأفعالا وحروفًا، فقد تبيّن الزجّاجي وجود أدوات نحوية تنقل المعاني وتصيّرها من معنى إلى معنى آخر حسب مقتضى المقال، والمقام، مثل: (كان) و(لم) و(اللام) و(كيف) و(رويدا) و(غفرانك) و(لا جرم) [2].، فاستجلى الوجوه التي تأتي عليها في السياقات المختلفة، مُمهدا الطريق لدراسة حروف المعاني.

أما المسلك الرابع:

فتعليل الحدود النحوية، وهي ظاهرة لافتة للدراسة من حيث نشوؤها وتطورها، وشروطها، واتجاهاتها ومناهجها، وآثارها الإيجابية، والسلبية، كان الزجاجي أشار إلى أهميتها عندما عرض إلى حد الاسم، وحد الفعل، وحد الحرف، ورأى أن الحدّ ألنحوي هو الذي ينطبق على محدوده انطباقًا تامًا، فيكون جامعًا مانعًا، سواء أكان هذا الحد من كلام النحويين أم كلام المنطقيين، فانطباق الحد النحوي على محدوده غاية، يمكن أن تتحقق بعدة وسائل؛ لهذا شاعت المصطلحات الفلسفية المنطقية في النحو؛ لأنها وسيلة من وسائل انضواء المحدود تحت راية الحد، يمكن ردّها إن لم تحقق غايتها، كما في رد الزجاجي حد ابن كيسان للاسم: بأنه ما أبان عن الأشخاص وتضمن معناها نحو رجل وفرس؛ لأن من الأسماء ما لايقع على الأشخاص وهي المصادر كلها، فهذا الحد الذي ورد في كتاب (المختار في علل النحو) حدّ منطقي لكن سبب رده عدم الانطباق على محدوده لا مصطلحات المنطقيين[3].

ويبدو أن الزجاجي كان يرى أن تعليل الظواهر النحوية، وعمل حروف المعاني ومعانيها والحدود النحوية تعليل مفتوح، يمكن أن يتطور إلى البحث عن العلة الجدلية النظرية، في حين يبدو أن كان يرى أن تعليل الأحكام النحوية كالبناء والإعراب تعليل مغلق يتوقف عند رأب العلة التعليمية والقياسية البون بين حالة الكلمة وحكمها.

وابتدأ الزجّاجي بحثه في طبيعة العلة النحوية بقوله: «أقول أولاً: إن علل النحو ليست موجبة، وإنّما هي مستنبطة أوضاعًا ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق»[4] فعلل النحو مستنبطة من استقراء

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٥٦ – ٦٣، ٦٧– ٧١، ٩٧ – ٩٩.

(٢) حروف المعاني: ٦، ٨، ٤٠ – ٤٦، ٥٩، ٢٢، ٧٢.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٥٠.

(٤) المصدر نفسه: ٦٤.

كلام العرب بعد وجوده، وليست سببًا حقيقيًا في إيجاد كلام العرب على تلك الصورة تصريفًا وتركيبًا، فمنهج النحويين في استنباط العلل يقوم على جعل الدليل أمارة على المدلول عليه، ويُعبّر عن هذه الأمارة بالعلة، وهي في حقيقتها دليل تابع لما هو مقرر موجود في كلام العرب، فمجيئ الفاعل مرفوعًا بعد كل فعل يدل على أن الفعل أمارة على رفع الفاعل، كأنّه أحدث الرفع، ويعبّر عن هذا التلازم الشكلي بالعمل الذي يصبح فيه الفعل العامل علة للفاعل المعمول.

وليس هذا المنهج في استنباط العلل كمنهج أهل المنطق الذين يجعلون العلة سببًا حقيقيًا في إيجاد المعلول، ينتفي المعلول بانتفائها، كما في جعل النار علّة للحرق، ينتفي الحرق إن لم توجد النار.

الخاتمة

أسفرت قراءتنا كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي عن نتائج أهمها:

* يُعد القرن الرابع من أكثر القرون عناية بالأحكام النحوية، فقد كَثُر السؤال عن العلة النحوية والصرفية حتى أصبح كل حكم يُعلَّل.

* تبيَّن أنه لا يوجد نحوي أو صرفي رفض التعليل جملة وتفصيلا؛ إلا أنهم أخذوا به كلٌّ حسب فهمه وادراكه وما يرتضيه، فهم ليسوا سواء في الغوص بالتعليل.

* يعد كتاب (الإيضاح في علل النحو) من أنفس ما كُتِب في موضوع العلل النحوية.

* تأثرت مباحث العلة النحوية بأصول الفقه؛ فقد اتّضح جليا ان المسميات والمقصود بها التي استعملت في مباحث العلة النحوية مطابقة لمسميات الفقهاء ومقاصدهم بها.

* بيّن الزجاجي في كتابه أنواع العلل النحوية، وحدودها، وطبيعتها، وقسّم علل النحو على ثلاثة أقسام تعليمية وقياسية وجدلية.

* يُمثِّل مبحث العلة عند الزجاجي خطوة مهمة نحو تكوين مفهوم شامل لنظرية العلة في النحو العربي وهو ينطلق بوضوح من مبدأ أن كل ظاهرة لغوية ينبغي البحث عن علتها.

* استحوذت العلة الجدلية النظرية على معظم مسائل كتاب (الإيضاح)؛ وذلك لأنها الاضافة الحقيقية لنحاة القرن الرابع، فالزجاجي يقوم بإبراز تلك العلل في كل مسألة يعرضها.

المصادر والمراجع بعد القرآن الكريم

* اثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، د. عفيف دمشقية، معهد الانماء العربي، لبنان، ط١، ١٩٧٨م.

* الاصول (دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)، الدكتور تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد (١٩٨٨م).

* اصول النحو العربي، الدكتور محمد خير الحلواني، جامعة تشرين – اللاذقية (١٩٧٩م).

* الاقتراح في علم اصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تقديم وضبط وتصحيح الدكتور احمد سليم الحمصي والدكتور محمد احمد قاسم، ط١، جروس برس(١٩٨٨م).

* إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، ١٩٥٠م.

* الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت ٣٣٧ هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٥، ١٩٨٦م.

* الإيضاح في علل النحو، قراءة في المنهج النحوي (بحث)، كامل ناصر سعدون، انطولوجيا المعرفة اللغوية ن مجموعة أعمال مهداة إلى الأستاذ الدكتور صاحب جعفر أبو جناح لمناسبة بلوغه السبعين، إعداد وتنسيق: د. مؤيد آل صوينت، دار عدنان، ط ١، بيروت ٢٠١٢.

* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان (د-ت).

* البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٠م.

* تقويم الفكر النحوي، الدكتور علي ابو المكارم، ط١، دار الثقافة، بيروت (١٩٧٥م).

* حروف المعاني، ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي، تحقيق وتقديم الدكتور علي توفيق الحمد، ط١، دار الامل، الاردن (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).

* الخصائص، ابو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان (بدون تاريخ).

* دائرة المعارف المسماة بـ(مقتبس الاثر ومجدد ما دثر)، الشيخ محمد حسين سليمان الاعلمي المهرجاني الحائري، ط١، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات - كربلاء، المطبعة العلمية بقم (١٣٨٨هـ-١٩٦٨م).

* الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ١٩٤٧م.

* رسائل في اللغة والنحو، تحقيق وشرح الدكتور مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني،دار الجمهورية - المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، بغداد (١٣٨٨هـ-١٩٦٩م).

* طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي (ت٣٩٧هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، مصر، ١٩٧٣م.

* العلة بين المناطقة والنحاة، أ. د محيي الدين محسب، ضمن مقاربات في اللغة والأدب وهي سلسلة علمية تصدر عن قسم اللغة العربية وادابها بجامعة الملك سعود، الرياض ٢٠٠٧م.

* الفهرست، ابن النديم (ت٣٨٠هـ)، تحقيق: رضا تجدد (د-ت).

* الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

* المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد (ت ٦٣٧هـ)، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة ـ القاهرة (د-ت).

* المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت ١٤٢٦هـ)، دار المعارف، (د-ت).

* المدارس النحوية، خديجة الحديثي، الأردن، ط٣، ٢٠٠١م.